أبـي الحسن لألبب ففاسد لأن الذي منع تصغير افعل من الصرف كونه على بناء ما أحيمر زيداً وكذلك هذا مثاله تصغير المدغم في التعجب تصغير الفعل المضاعف وتدغم وتبقى ياء التصغير على سكونها لأنها لا أصل لها في الحركة.

وسنناقش هذه المسائل التي ذكرها في هذا الباب تباعاً:

أما عثول فيذهب أبو العباس إلى أن تصغيره عثيل لأن فيه زائدتين: الواو وإحدى اللامين والواو أحق عند أبـي العباس بالحذف لأنها من الحروف التي تزاد وجوز أبو العباس ما قال سيبويه[1] من أن تصغيره عثول. ولكن المختار عنده عثيل[2] ومن عوض على قول سيبويه قال عثييل وعثيويل وعلى قولنا ـ أبـي العباس ـ عثيليل.

وأبو العباس يقول إن الراء في محمر أولـى بالحذف من الميم فيقول فيها محيمر وفي محمار محيمير وكذلك الدال في مقدم فهو يجعل الميم أولى بأن ـ يبقى في الكلمة ويحذف المضاعف ويحذف الملحق للمضاعف؛ فينبغي أن يحذف الملحق للميم لأنه يحذف لها ما هو أولى منه.

واعتمد أبو العباس على القياس وحجة سيبويه فيما رواه عن الخليل السماع عن العرب مع اعتماد على القياس من وجه آخر، ولذلك قال الرضي: «لا وجه لما قال المبرد لمجرد القياس»[3].

وإذا صغرت الندد فإنك تحذف النون اتفاقاً؛ وفي تصغيره عندئذٍ خلاف قال سيبويه أليد بالإدغام كأصيم؛ وقال المبرد: اليدد بفك الإدغام لموافقة أصله. ووافق الرضي سيبويه في شرح الشافية[4] قال: قول سيبويه أولى؛

(1) الكتاب 2/112.
(2) المقتضب 2/247.
(3) شرح الشافية 1/254.
(4) شرح الشافية 1/254.